رئيس مجلس النواب في حوار الصراحة والمكاشفة لـ«أخبار الخليج»:

نثق بأن المواطن يأتي في أولويات عمل الدولة رغم محدودية الموارد

همنا الأول والأخير عدم تحميل البحريني أعباء أكثر مما يتحملها

الدور الرقابي يأخذ الحيز الأكبر من عمل النواب وكذلك من اهتمام المواطنين

نتقبل انتقادات «السوشيال ميديا» البناءة.. لكن نرفض مآرب أخرى تسيء إلى المسيرة الديمقراطية

○ رئيس مجلس النواب.

حاوره: رئيس التحرير
أعده للنشر: وليد دياب / تصوير: عبدالأمير السلاطنة

جاء الأمرُ الملكيُّ بدعوةِ مجلسي الشورى والنواب إلى الانعقاد يوم الأحد الثاني عشر من أكتوبر الجاري لافتتاحِ دورِ الانعقادِ الثاني من الفصلِ التشريعيِّ السادس، فرصةً مناسبةً لإجراءِ حوارٍ صحفيٍّ شاملٍ مع رئيسِ مجلس النواب السيد أحمد بن سلمان المسلم، للحديثِ عن نقاطٍ عديدة تتعلقُ بالعملِ النيابيِّ وما تمَّ إنجازُه خلالَ الأدوارِ الثلاثةِ السابقة وما أبرزُ الملفات التي يسعى هذا المجلسُ الى إنجازها في دوره الأخير.

في الحقيقةِ كان حوارًا نابعًا من القلب، تناول فيه السيدُ المسلم أمورًا كثيرةً وأوضح نقاطًا عدة أظنُّها خافيةً على الشارعِ البحريني، لمستُ في حديثه همومًا كثيرة وحرصًا كبيرًا على المواطنِ البحرينيِّ وعلى توفيرِ المزيد من المكتسباتِ له، ولكن هذا الحرص قد يصطدمُ أحيانًا بواقعٍ صعب وتحدياتٍ اقتصاديَّة لا تخفى على أحد، كما كشف لنا عن أفكارٍ ومقترحاتٍ يعملُ دائمًا على إيصالها إلى صنَّاعِ القرار لإيجادِ مواردَ جديدة لرفد ميزانيةِ الدولة بمزيد من الإيرادات، تسهمُ في حل جزءٍ من الأزمة، منها على سبيل المثال الدعوةُ إلى فرض ضريبة ٥% على صافي أرباح جميع الشركات العاملة في مملكة البحرين مما قد ينتجُ عنه تحصيل أكثر من ١٠٠ مليون دينار سنويًا.

كما تحدث عن علاقةِ مجلس النواب بالحكومةِ وبمجلس الشورى وغرفة تجارة وصناعة البحرين، وعن علاقته بالنواب وآلية العمل المشترك، مؤكدا أن جميعَ النواب يعملون في المقام الأول لصالح المواطن والوطن، مشيرا أيضا إلى أهمية النقد البنَّاء وأنه متابعٌ جيد لكل ما يُكتبُ عن مجلس النواب في الإعلام وفي السوشيال ميديا.

وفيما يلي نص الحوار

لا أقبل بالتجاوز في حق أي مسؤول خلال الجلسات.. والتجريح ليس من مصلحة أحد

*كيف ترون أداءَ مجلس النواب خلال أدوار الانعقاد الثلاثة الماضية؟ وما أبرزُ الملفات التي ستعملون عليها خلال الدور القادم والأخير من الفصل التشريعي السادس؟

-بداية أتشرَّفُ أن أرفعَ أسمى آياتِ الشكرِ والتقدير وعظيم العرفان والامتنان إلى حضرة صاحب الجلالةِ الملكِ حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، على رعايته الملكية السامية لمجلس النواب، وتوجيهات جلالته أيده الله، التي تعدُّ بمثابة خارطة طريق للعمل البرلماني الوطني، وأن كلَّ ما تحقق من إنجازات في مملكة البحرين، وخاصة في المجال التشريعي والرقابي، هي نتاجُ الرؤية الملكية السامية والدعم اللامحدود من جلالة الملك المعظم، في ظل دولة القانون والمؤسسات، وثمرة المشروع الإصلاحي في العهد الزاهر، الذي رسَّخ مبدأ المشاركة الدستورية في صنع القرار.

كما أن هذه الإنجازات هي نتاجُ عمل مشترك وتعاون بناء مع الحكومة الموقرة برئاسةَ صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، وبالتعاون والتنسيق مع مجلس الشورى الموقر برئاسة معالي السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى، وكل الشركاء مع مجلس النواب، من مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، والإعلام الوطني والمواطنين.

ومسألةُ تقييم عمل مجلس النواب خلال أدوار الانعقاد الثلاثة الماضية، تعودُ في الأساس إلى الناخبين والشارع البحريني الذي انتخب مرشحيه لتمثيلهم في المجلس، ولا شكَ أن طموحَ ورغبة الجميع، بما فيهم أعضاء مجلس النواب، تتجه نحو تحقيق كل الإنجازات، وتلبية كل التطلعات، ومختلف الاحتياجات، التي تعود بالنفع على الوطن والمواطنين والأسرة البحرينية.

أداء إيجابي لمجلس النواب

وشخصيا أجد أن أداءَ المجلس خلال الفترة الماضية كان إيجابيًا، خاصة في إقرار برنامج الحكومة، ومناقشة الميزانية العامة للدولة وإقرارها، والعديد من الملفات الحيوية ذات الأولوية، التي تمكَّن المجلس من تحقيقها والمساهمة في إنجازها وتطويرها، تشريعيًا ورقابيًا ، فهناك بعضُ الأمور أكون راضيا عنها بنسبة ١٠٠% وأمور أخرى تقل عن هذه النسبة، لأن الجهدَ الذي يبذله النائبُ هو جهدٌ مقدَّر من جانبنا، ولكن قد لا يحالفه التوفيق والظروف، في أن يتحققَ جهدُه هذا على أرض الواقع، لأسباب قد تكون خارجة عن إرادتنا، فالنواب يقدمون العديد من المقترحات، ولكن ليس كلها يتم تنفيذها نظرا لأمور لا تتناسب مع عمل وأهداف الحكومة، ولكن في النهاية أرى أن هناك نوابا يقومون بدورهم على أكمل وجه عبر تقديم مقترحات بناءة ومنطقية ومتزنة ويتمُّ إعدادُها بمهنية وحرفية عالية، وهذا النوع من المقترحات هو المطلوب في الفترة القادمة.

ولا بدَّ أن نأخذ هنا في عين الاعتبار عند الحديث عن التقييم لأداء أي مؤسسة، أن نراعي الظروف والمعطيات، ونلقي نظرةً عامة وشاملة على كل الأمور المحيطة، حتى يكون التقييمُ أكثرَ موضوعيَّة ومصداقيَّة.

أمَّا بخصوص الملفات النيابية للمرحلة القادمة، فسوف تأتي استكمالا للعمل النيابي في المرحلة الماضية، والبناء على ما تم تحقيقه وإنجازه، خاصة في ملفات التوظيف والإسكان، وتطوير الخدمات، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.

*أظهرت الإحصائياتُ أن ٨٠% من العمل في الدور الماضي تمثَّلت في المجال الرقابي بينما ٢٠% فقط في المجال التشريعي فهل النسبة طبيعية؟

-أرى أن النسبة المشار إليها طبيعية جدا، وهي موجودة في عديد من المجالس والبرلمانات العريقة، حيث إن المجال الرقابي يأخذ الحيزَ الأكبر من عمل المجلس، وكذلك من اهتمام الناخبين والمواطنين.

ولا شك أن طبيعة تشكيلة المجلس النيابي في الفصل التشريعي السادس الحالي، ووجود أغلبية من النواب الذين يخوضون التجربة للمرة الأولى، جعلت المجالَ الرقابي واستخدام الأدوات البرلمانية في هذا الشأن هي الأكثر، وهو الأكثر تفاعلا وتجاوبًا.

كما أن المجالَ التشريعي في مملكة البحرين يزخر بمنظومة متطورة، كما أن اقتراحَ القوانين أو تعديلها، يتم وفقاً لإجراءات زمنية وموضوعية حددها الدستورُ وبينتها اللائحةُ الداخلية للمجلس. فتقديم السؤال البرلماني أو الاقتراح برغبة لا يتطلب فترة زمنية طويلة بينما يحتاج الاقتراحُ بقانون إلى فترة زمنية طويلة لكي يصبح مشروعاً ثم يناقش في لجان المجلس ثم الجلسة العامة ويمر في ذات الإجراءات في مجلس الشورى.

○ أنور عبدالرحمن يحاور رئيس مجلس النواب في حضور عبدالمجيد حاجي ووليد دياب.

٣١٧ موضوعا رقابيا

ومن الجدير بالذكر أن تقديرَ التناسب بين العمل التشريعي والرقابي لا يقف عند مجرد رصد الأرقام الإحصائية بل يجب أن يتدبر في مضمون الأرقام الدالة عليهما فالنشاط التشريعي رغم تعقيداته الفنية وتوازناته الاقتصادية يأتي متوازناً مع العمل الرقابي الذى يباشره المجلس ولا يتجاوزه حال تقدير الصورة بشكل متكامل وموضوعي، فعلى سبيل المثال قد اشتمل نشاط المجلس خلال دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريع الجاري على نحو ٧٩ موضوعا تشريعيًا تتوزع بين المراسيم بقوانين ومشروعات القوانين والاقتراحات بقوانين وبعض صور العمل التشريعي تستوجب توفير عناصر الدراسة بشكل أكثر عمقاً بينما تناول النشاط الرقابي للمجلس نحو ٣١٧ موضوعاً رقابياً موزعة بين الاقتراحات برغبة والأسئلة البرلمانية وتقارير لجان التحقيق وطلبات تشكيل عدد منها فضلا عن طلبات المناقشة العامة وتقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.

*هل لديكم إحصائيات بعدد المقترحات بقانون المقدمة من النواب خلال هذا الفصل؟ وكم منها تحول إلى قانون نافذ وكم منها تحول إلى المجلس الوطني؟

-الدورة القانونية لأي مقترح بقانون تمرُّ بمراحل وإجراءات حددها الدستور، ونظمتها اللائحة الداخلية لمجلس النواب، وإن حرص واهتمام السادة النواب على استخدام هذه الأداة البرلمانية نابع من الاختصاص التشريعي الأصيل للمجلس، ولا شك أن عامل الخبرة السياسية والعمل البرلماني لدى السادة النواب، باعتبار أن الغالبية منهم يخوض غمار العمل البرلماني للمرة الأولى، يأتي تدريجيا، وبالتأكيد يسهم في تطوير استخدام أداة الاقتراح بقانون.

٣٠٦ اقتراحات بقانون

وقد بلغت عدد المقترحات بقوانين التي طرحت على المجلس خلال أدوار الانعقاد الثلاث من الفصل التشريعي السادس حتى الآن ((٣٠٦ اقتراحات بقانون منها (٨٥) اقتراحا خلال دور الانعقاد الأول، و (١٢٦) اقتراحا خلال دور الانعقاد الثاني و(٩٥) اقتراحا خلال دور الانعقاد الثالث وقد عُرضت التقارير البرلمانية الخاصة بها على المجلس الموقر ، كما حظيت بالموافقة عليها من قبل المجلس وأحالتها إلى الحكومة الموقرة وفقا للدستور نحو (١١٣)اقتراحا بقانون منها (١٥) اقتراحا خلال دور الانعقاد الأول و(٧٢) اقتراحا خلال دور الانعقاد الثاني و (٢٦) خلال دور الانعقاد الثالث ، وتعكس الأرقام المشار إليها نوعاً من تراكم الخبرة التشريعية وتطورها وتقدير النواب لمجريات وضوابط العمل التشريعي ومسيرته وارتباطه بوجهات نظر معتبرة لشركاء التشريع من الجانب الحكومي سيما مع التكلفة المالية المرتبطة بالموافقة على بعض الاقتراحات بقوانين ومدى قابليتها للتحول إلى مشروعات بقوانين مؤهلة للعرض على جناحي السلطة التشريعية، وبالتأكيد سيشهد الدور الرابع تقديم عدد من الاقتراحات بقانون.

*نرى أن أغلب التشريعات التي خرجت من المجلس وتحولت إلى قوانين نافذة تكون مقدمة من الحكومة بينما أغلب التشريعات التي يقدمها النواب إما أن تتعطل داخل اللجان أو تنتهي بالرفض من مجلس الشورى، وتذهب إلى المجلس الوطني، فما تفسيركم لهذا الأمر؟

الحكومة شريك في العمل التشريعي

-لابد من الإشارة إلى أن الحكومة الموقرة شريك أساسي في العمل التشريعي وفقاً للاختصاصات الدستورية لجلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه، وقد حرص المشرع البحريني على الاهتمام الكبير بمقومات التشريع سيما مع تعدد المؤسسات المشاركة في العمل التشريعي والذى يفرض بطبيعته مبدأ التعاون والمشاركة لدى الرغبة في تقنين أو تعديل التشريعات النافذة رغبة منه في تحقيق التوازن والثبات والدقة، والدراسة المستفيضة، فالعمل التشريعي لا يبدو بسيطا في عديد من الأحوال بل قد يتسم بتعقيدات فنية وتقنية ويستدعي نفقات وقد تلوح عنه نتائج متعددة مما يتطلب دراسة متأنية وشاملة من جميع الجوانب، وعرضه على كل الجهات ذات الصلة والاختصاص، لأننا نشرع للحاضر والمستقبل وبما يضمن الاستقرار التشريعي ويضع تصوراً رشيداً للتشريع ويوفر ظهيراً مطلوباً للتنمية.

ونحرص في مجلس النواب على مناقشة الاقتراحات بقوانين ومن خلال اللجان النيابية المختصة، والدراسة القانونية، بكل مهنية وتأن، وعبر الاجتماع مع الجهات المختصة، الحكومية والخاصة ومؤسساتَ المجتمع المدني، ذات الصلة والعلاقة.

وفى تقديري أن الاقتراحات بقوانين والمشاريع بقوانين التي يناقشها المجلس ولجانه لا تتعرض للتعطيل، ولكنها تخضع للدراسة والمناقشة وتبادل المرئيات من كل الجهات وتصور المعطيات بصورة موضوعية، والأخذ بالرأي القانوني واستعراض الأبعاد الدستورية، ودراسة مبررات وفوائد كل مقترح ومشروع.

كما أود أن أضيف أن مجلس الشورى يمارس دوره وصلاحياته، بكل أمانة ومسؤولية، ويتمتع بخبرات وكفاءات أكثر اختصاصا، وله مطلق الحرية فيما يراه من قرار مناسب للوطن والمواطنين، فنحن نعمل وفق منهجية التعاون والتنسيق، ولكل مجلس اتخاذ ما يراه، ومن الملاحظ أن هناك العديد من الاقتراحات والمشاريع التي وافق عليها مجلس النواب ووافق عليها الشورى كذلك، ولدينا اجتماعات تنسيقية ولقاءات مستمرة، خاصة عند مناقشة برنامج الحكومة والميزانية العامة للدولة وغيرها من القوانين والتشريعات.

ويجب أن نؤكد هنا أننا جميعا نعمل ضمن «فريق البحرين» وأن السلطة التشريعية، ووفقا لفلسفة ميثاق العمل الوطني، وما حدده دستور مملكة البحرين، أنها تتكون من غرفتين «مجلسي الشورى والنواب»، والجميع يسعى جاهدا لتحقيق مصلحة الوطن والمواطن.

*نرى عديدا من المقترحات النيابية بشأن إيجاد حلول للتحديات الاقتصادية ومنها الدين العام ولكن دائما ما نرى تحفظا حكوميا عليها فأين الخلل من وجهة نظركم؟

-لا يوجد أي خلل في هذا الخصوص فالمشاركة الوطنية ترتكز على التعاون والحوار ومحاولات الوصول إلى توافق يحقق المصلحة العامة، فكما أن للسلطة التشريعية رأيها وموقفها وقناعاتها، فإن للحكومة رأيها وموقفها وقناعاتها، والجميع هنا يتفق ويتعاون على إيجاد الحلول اللازمة لتجاوز التحديات الاقتصادية، ومنها الدين العام.

ويتضح ذلك جليا عند مناقشة الميزانية العامة للدولة، وتقارير الحساب الختامي، وبرنامج الحكومة.

تحركات لمعالجة التحديات التنموية

كما أن الواقع يشهد التحركات الفاعلة والجهود الحثيثة لمعالجة كل التحديات التنموية، من خلال أعمال السلطة التشريعية؛ إذ تنتج عن التشريعات آثار اقتصادية ينبغي ضبطها ودراسة تداعياتها على مستوى حياة المواطنين، ومن خلال خطط ومشاريع ومبادرات والبرامج النوعية التي تنفذها الحكومة، والجميع يعمل من أجل مصلحة الوطن والمواطن، ونسعى معا بكل الجهود لمعالجة قضية الدين العام، وتوفير فرص العمل للمواطنين، وتحسين مستويات المعيشة، وزيادة معدلات نمو الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل، واستقطاب المزيد من الاستثمارات التي تسهم في تحقيق التطلعات والأهداف المنشودة للمسيرة التنموية الشاملة.

*على الرغم من تمكن المجلس من الحفاظ على مكتسبات المواطنين خلال مناقشة الميزانية العامة الأخيرة.. إلا أن هناك مآخذ عليه كونه لم يتمكن من الحصول على أي مكتسبات للعاملين في القطاع الخاص أو زيادة أي مكتسبات للمواطنين فما هو ردكم؟

-عند مناقشة الميزانية العامة للدولة، فإننا جميعا نحرص على الحفاظ على مكتسبات المواطنين في مختلف المستويات، وكل القطاعات التي يعملون فيها «القطاع العام والقطاع الخاص» سواء من خلال الخدمات الإسكانية أو الصحية أو التعليمية وغيرها.

كما أود أن أؤكد أننا نعمل على زيادة المكتسبات للمواطنين والمتقاعدين، والمساعدات الاجتماعية للأسر والفئات وغيرها، وفقا لما هو متاح عند إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة والتي تتطلب بدورها جهداً كبيراً لإنجاز مشروعها وبما يوفر مبررات الاستقرار المالي والاقتصادي ويحفز سوق العمل، وهذه مسألة يجب أن نأخذها بعين الاعتبار لدى تبنى أية رؤى تتصل بتعديلات في الميزانية.

وأؤكد أن مجلس النواب يعمل جاهداً على دعم مختلف فئات المجتمع وخصوصاً ذوي الدخل المحدود وبالتعاون البناء مع الحكومة ومجلس الشورى، ونسعى جاهدين على تحقيق التطلعات وتلبية الاحتياجات.

*هل ترون أن تعامل النواب مع المطالب الشعبية بشأن الأحوال المعيشية منطقية في ظل محدودية الموارد؟

-النائب فرد من أفراد الشعب والمجتمع، ويحرص على التواصل مع الناس والناخبين، ويعمل من أجل تحسين وتطوير الأحوال المعيشية لهم، وينقل مطالبهم واحتياجاتهم، ويسعى لتلبيتها مع الجهات المختصة.

ولا شك أن هناك الكثير من المطالب والمقترحات التي لقيت التجاوب والتفاعل، بفضل تحركات النائب وعمله، وتنسيقه وتواصله

الشعبة البرلمانية عضو فاعل في الاتحادات الدولية ونالت الثقة في شغل المناصب القيادية